مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(07)، العدد (01)، (جوان -2022)، ص 551-562
ISSN: 2602-5566 EISSN:2716-8999

التجسيد لمواطنة تشاركية عند ألان تورين

The embodiment of participatry citizenship in Alain Touraine

حسيبة بن مراح[1] * ، عبد المجيد دهوم[2]

[1] جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر2) hassiba.benmerah@univ-alger2.dz

[2] عبد المجيد دهوم، (جامعة الجزائر 2)، adahoum03@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/10/15 **تاريخ القبول:2021/12/20**

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة الى معايير تأسيس المواطنة عند ألان تورين وفق استراتيجية تراعي الحرص الدقيق في ضبط المفاهيم السياسية والتحكم في معانيها وعلى هذا الأساس قام تورين باستبعاد كل من الطائفية، التعسف، الليبرالية...، وفعل بديلا جديدا الذي يمكن من خلاله احتواء المواطنة وإعطائها وزنها الحقيقي والتي بموجبها يستعد الفرد لبناء ما يسمى بالشخصية الوطنية، إذ ربط المواطنة بفكرة الانتماء والدولة القومية التي تعلو فيها سلطة القانون فإذا تكاملا هذان المفهومان ولدت الدولة الديمقراطية ومن ثمة تضمن هذه الأخيرة البيئة الملائمة للمواطنة على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن توجد إلا في ظل المساواة السياسية، ومعرفة المواطن بهذه الصفة المتجذرة فيه تجعله مسؤول عن حكومته، كما يجب أن يتمتع الفاعلين الاجتماعيين بكل الحقوق السياسية والقانونية على حد سواء والتي من خلالها يمكن اعتبار هؤلاء الفاعلين مواطنين يساهمون في بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: ديمقراطية؛ دولة؛ مواطنة؛ تعدد؛ اختلاف.

Abstract

This study aims to clarify how to establish citizenship according to Alain Touraine, according to a strategy that takes into account careful care in controlling political concepts and controlling their meanings. On this basis, Alain Touraine excluded all of sectarianism, arbitrariness, libiralism…, and activate a new alternative through which citizenship can be contained and given its real weight, according to which the individual prepares to build the so-called national personality,if he links citizenchip to the idea of belonging and the nation state in which the rule of law is supreme if these two concepts are integrated, the democratic state is born, and thus the latter guarantees the appropriate environment for citizenchip, on the grounds that democy can only exist in the light of political equality, and citizen's knowledge of this rooted quality in him makes him responsible for his government; also, social actors must enjoy all the political and legal rights alike, through which these actors can be considered citizens who contribute to building state.

Keywords: Democracy,Nation, Citizenship, Plurality, Difference.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

تعد المواطنة مفهوما مركزيا في الفكر السياسي المعاصر نتيجة الحضور القوي لعدة عوامل إذ يمكن الحديث عن العامل السياسي كمحرك لفت انتباه المشتغلين بهذا النوع من الدراسات، فالمواطنة كمفهوم يفرض حضوره تتقاطعه مجالات عدة (فلسفية، اجتماعية، اقتصادية...) إذ نما مفهوم المواطنة في شكله الحداثي الأكثر تطورا على أرضية خصبة كانت نقطة البدء فيها الذات المفكرة أو بتعبير آخر الأنا الديكارتية "أنا أفكر إذن أنا موجود" صاحب الإرادة الحرة والفاعلة في المجتمع والسياسية والاقتصادية، ناهيك عن بداياتها الأولى في الفكر الإغريقي حيث كانت مرتبطة فقط بذوي الأصول اليونانية وكانت الكلمة تدل على الدولة المدينة اليونانية Polis (أبو المجد، 2010، صفحة 11) ، إلا أنها أخذت منحى مغاير تلتمس فيه القانون الحق والواجب وكل التطورات الحاصلة التي مست المجتمع المعاصر، وعليه فالمواطنة كمصطلح سياسي لا يمكن أن نجتمع فيه على مفهوم واحد فهو من المفاهيم الحبلى، إذ تعددت التحليلات والتفسيرات التي حاول من خلالها الفلاسفة والسياسيين والمنظرين تجسيد مواطنة حقيقية لا تشوبها تناقضات ومن بينهم المفكر والفيلسوف الفرنسي ألان تورين (Alain Touraine 1925) الذي حاول من خلال سوسيولوجيته البحث عن أهم المنافذ للوصول إلى مواطن فاعل يتمتع بمواطنة حقة، ومنه نطرح الإشكالية التالية: ما الجديد في فكرة المواطنة عند ألان تورين أو ماهي بيئتها التي يمكن أن تضمن إنوجادا فعليا لها؟

2- بناء مواطنة كونية:

لا يمكن الحديث عن المواطنة Citoyenneté في غياب الديمقراطية Démocratie لأنها الباب الأوسع الذي من خلالها نأخذ الإشارة للخوض في الأبعاد السياسية بحكم أن الفرد هو اللبنة الأساسية لبناء دولة تحاول تحقيق ديمقراطية خالصة في خضم الصراعات اللامتناهية منذ بدايات تشكل الجماعة إلى التطورات الحاصلة التي طرأت عليها منذ الحداثة modernitéإلى ما بعد الحداثة، فهي بذلك أسلوب سلمي وحضاري لتدبير أمور وإدارة الحكم.

كما لا يخفى علينا بأن الحداثة أعطت مفهوما جديدا للوضع السياسي وأنتجت ما يسمى بالقطيعة مع الفكر والمعتقدات croynces القديمة، ولذلك تعتبر المواطنة باعتبارها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" (الكواري، 2001، صفحة 30) والديمقراطية التي تعني في مجملها "حكم الشعب" (الربيع، 2004، صفحة 25)وجهان لعملة واحدة لا مجال للفصل بينهما، فمن خلال هذه الصلة يستطيع الفرد أن يعي استقلاليته وحريته في منأى القوانين الوضعية وهذا ما يؤكده قول ألان تورين "فالديمقراطية لا تقصر الكائن البشري على أن يكون مواطنا فقط بل تعترف به كفرد حر، لكنه ينتمي إلى جماعات اقتصادية أو ثقافية" (تورين، 2000، صفحة 27)، فالحرية هي المبدأ الأساسي لقيام ديمقراطية فلا يمكن قيام دولة خارج عما يسمى بالمواطنة التي

تجسدها بكل معانيها الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تقوم على ثلاثة مبادئ هي: "الاعتراف بالحقوق الأساسية وأن على السلطة أن تحترمها، التمثيل الاجتماعي للقادة ولسياسته، الوعي بالمواطنة وبالانتماء إلى مجموع قائم على الحق القانوني" (تورين، 1997، صفحة 419) فالاعتراف بالحقوق هي البداية تتوج لديمقراطية ناجحة ذات مواطنة تتمتع بأداء الفرد لحقوقه وواجباته وفق ما تتطلبه استقلاليته.

- الاعتراف بالحقوق الأساسية حيث يشعر الفاعلون الاجتماعيون بمسؤوليتهم تجاه حكومتهم، وكذلك حريتهم التي تمتعهم بقيمتهم الإنسانية والاجتماعية، فالديمقراطية تعتمد على هذه المسؤولية التي يخلقها المحيط المؤسسات التربوية بما فيها المدرسة والمؤسسة.
- التمثيل: فوجود الديمقراطية يفترض وجود تمثيله، وذلك بانتخاب الحكام بحرية لا تعسفا، كما ينبغي للمصالح الاجتماعية والاقتصادية قابلة للتمثيل، فالديمقراطية الصلبة لا تكون في ظل مجتمع ضعيف وخاضع لمصالح اقتصادية ومطالب الأقليات.
- الوعي بالمواطنة والانتماء: شعور المحكومين الذين يختارون الحاكم بأنهم مواطنون ينتمون إلى مجتمع سياسي لا تتواجد فيه إثنيات أو تفاوت لأن هذه الأخيرة تفقد ما للديمقراطية من أساس.

هذا وقد أخذ مفهوم المواطنة عدة منحنيات في تشكله عبر التطور التاريخي للممارسات التاريخية واكتسب هذا المفهوم دلالات مختلفة نتيجة ارتباطه بالتطورات السياسية الحاصلة وقد أخذ بتداخلاته الفذ بين مصطلحات مغايرة خاصة الإنتماء وتحدد هذه العلاقة بالصلة التي لا يمكن زعزعتها بحكم التداخل بينهما.

من هنا يؤكد تورين على ضرورة تحقيق الديمقراطية في ظل "الوعي بالانتماء إلى جماعة سياسية" (تورين، 2000، صفحة 115). باعتبار الانتماء شرط ضروري لتحقيق هذه الديمقراطية، فمن خلال فكر الانتماء affilation يقهر الإنسان عزلته وغربته، ويحس بأنه متعضيا في مجتمعه بمعنى أن يحس بأنه عضو من مجتمعه، فالانتماء عند تورين ذو مظهرين تكميليين:

"أولا الوعي بالانتماء إلى جماعة والذي يهدف إلى التحرر من الاستعباد من الأنظمة الكلاسيكية، وهذا النوع هو الوجه الدفاعي لوعي ديمقراطي، ثانيا الوعي بالانتماء إلى طائفة و الذي يكمل الأول" (تورين، 2000، صفحة 116)، الانتماء الذي يعني الانتساب الحقيقي للدين أو الوطن، ولذلك فألان تورين يؤكد أن الدول التي بالفروق العرقية والدينية على حساب الانتماء للجماعة القومية لم تتماسك عكس الدول التي عرفت اندماجا قوميا يفوق التماهي القومي وذلك مع جماعات خاصة وأقليات، فهذه الأخيرة التي تبحث عن الاعتراف في المجتمعات الديمقراطية عليها

القبول بقانون الأغلبية ولا تبقى منغلقة على ذاتها، كما يرفض التعددية الثقافية الأصولية و المتطرفة التي تدمر الانتماء.

ومن هنا يعد الانتماء بعد من أبعاد المواطنة ذلك أن الفرد الذي يعيش وفق مبادئ التشارك و التضامن داخل الجماعة سيكون ضمن ما يسمى بالمواطن ويتمتع بالهوية السياسية والقانونية التي يستطيع التعامل بها مع غيره من المجتمعات فالمواطنية "تشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها ويكن لها ولاءا عمليا وولاءا وجدانيا مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشح للعمل السياسي أما ولاء الفرد للدولة فيعبر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع" (الريضي، مسعود موسى، 2008، صفحة 115) فهي تعبير عن حركة المحكومين تجاه إثبات وجودهم إذ تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق (الطائفية ، الأقلية، العشيرة) إلى الجماعة البشرية وثم تحقيق دولة وطنية، أي الانتماء إلى مجتمع سياسي متماسك يقول ألان تورين: "لا تتطلب المواطنة دولة جمهورية قادرة على كل شيء وإنما إلى مجتمع قومي، أي قوي الائتلاف مع المجتمع المدني والمنهج السياسي والدولة" (تورين، 2000، صفحة 119) فالوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية وعقائدهم الدينية وانتماءاتهم الثقافية والسياسية لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية و أخلاقية واجتماعية.

إن المواطنة التي يناشدها ألان تورين تقوم على تجاوز كل الاختلافات التي من شأنها أن تهدم هدف الاجتماع السياسي الذي سبق أن ترجم فلاسفة العصر الحديث الرغبة الجامحة للإنسان الحديث من تعالي فكرة المواطنة عن التهميش والعنف violence واللامساواة ف"المساواة كمقوم رئيسي للمواطنة يعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي" (أمين، أبو بكر علي محمود، 2010، صفحة 53)، ولذلك لبناء دولة متماسكة والتمتع بمواطنة حقة كما أكد ألان لابد من تجاوز الاختلافات العرقية والاثنية، فالمواطنة حسبه تكون تحت شعار الحرية المساواة الإخاء، فالحرية أن يمارس المواطن حقوقه السياسية كحق الانتخاب ، والمساواة أن لا تكون فروقات بين المواطنين بسبب اللون والجنس...، يقول:" فالحرية من ناحيتها ستظل بلا تأثير ما لم تعط مجتمعا متنوعا ومتعددا تتقاطع منه العلاقات والخلافات والتسويات والمصالحات، ويكاد الإيخاء يكون مرادفا للمواطنية" (تورين، 2000، صفحة 130) وهذا نتيجة ما تنص عليه القوانين الحقة التي يتمتع بها المواطن داخل المجتمع الواحد من مساواة وحقوق وواجبات تمكنه من ممارسة مواطنته بكل أريحية.

إذ يهدف تورين على تجاوز تلك المجتمعات القديمة التي تؤمن بالفوضى بحثا عن مجتمعات جديدة تكون لها القدرة على الفعل وتحقيق أهدافها في العيش المسقر ضمن دولة تتقلص فيها مظاهر التشرد والاغتصاب والعنف، هذا يدل على أن المواطنة التي يناشدها تورين تقوم عل مبادئ لا يمكن أن تبقى حكرا على جماعة دون أخرى في الدولة الواحدة، فالهدف من كل تجمع سياسي هو الحفاظ على تلك الحقوق التي يضاف إليها حق الملكية والأمن ومقاومة الطغيان، ولذلك فالمواطنة هي الركيزة الأساسية لكل بناء سياسي لضمان الحقوق لكافة المحكومين_المواطنين_ وهذا ما أقره تورين "فهي تضمن الحقوق القانونية والسياسية لكافة المواطنين في البلاد مهما يكن انتماؤهم الاجتماعي أو الديني أو العرقي " (تورين، 2000، صفحة 124)، ولذلك فعلى الدولة لكي تضمن استمراريتها أن تكون قادرة على ضمان الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه مواطنيها، فالمجتمع أو الدولة التي تفتقر إلى ديمقراطية صلبة _قوية_ يلقي بالعدد الكبير من المواطنين في أحضان الإرهاب والجريمة، وبهذا فتورين يحاول تقديم ديمقراطية تشاركية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها إلا أنه يمكن الحفاظ عليها في المجتمعات متعددة الثقافات بتطبيق الاحترام الإخاء المساواة...، إذ يحاول تورين من خلال هذا الأمر حل الخلافات القائمة بين المجموعات الاجتماعية التي تتعارض مصالحها.

يميز ألان تورين بين المواطنية والجنسية يقول "المواطنة ليست هي الجنسية، رغم أن هذين المفهومين غير قابلين للتمييز من الناحية القانونية في بعض البلدان، فالثاني يعني الانتماء إلى دولة قومية بينما يشير الأول حق المساهمة في إدارة المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فالجنسية تخلق تضامنا في الواجبات أما المواطنة فتمنح حقوقا" (تورين، 2000، صفحة 121)، فهذا التمييز بين المفهومين يؤول إلى تبيين أن الفرد الذي يتمتع بالمواطنة يجد نفسه يتمتع بحقوه في الوطن الذي يعيش فيه دون أي تعسف أو إكراه ، كما تضمن الجنسية بأنه فرد له القدرة على التعامل ضمن قوانين المجتمع الذي ينتمي فيه، إلا أنه لا يمكن أن يكون الفرد له جنسية ولا يحق له في أن يتمتع بالمواطنة حتى وإن اختلف في العرق أو الدين أو غيرهما وذلك حفاظا على ما يسمى بالعالمية والكونية.

فالمواطنة ليست حبيسة نظام اقتصادي أو عرقي معين وإنما هي توافق بين كل الأجناس والأنماط الثقافية التي من شأنها أن تكون دولة القانون السياسي ،وعليه فإن ألان تورين يؤكد بأن "فموضوع المواطنية يعني البناء الحر والإرادي لتنظيم اجتماعي يوفق ما بين وحدة القانون وتنوع المصالح واحترام الحقوق الأساسية، وبدلا من التماهي ما بين المجتمع والأمة على نحو ما جرى في المراحل المتقدمة من الاستقلال الأمريكي أو الثورة الفرنسية، فإن فكرة المواطنية تهب فكرة الديمقراطية معنى ملموسا، إنه بناء مجال سياسي خالص غير منسوب للدولة وغير تجاري "

(تورين، 2000، صفحة 126) إنها إرادة الفرد الحرة التي بفضلها يستطيع الفرد خلق فضاء التعايش وفق منطلق التوافق والاندماج الاجتماعي .

2- 2- التعدد والاختلاف:

ينطلق تورين من فكرة أن المواطنة تتجلى في تقبل التعددية الثقافية multicultiralisme كون البعد الثقافي هو الصرح الذي يقوم عليه أي مجتمع يحفظ هويته، ولأن الثقافة تعتبر المرجعية الحقيقية لكل شعوب العالم دون استثناء وهو أمر لا يمكن التنازل عنه أو تجاوزه وعليه كان لابد من التعامل وفق المغايرة والتعدد الثقافي، لأن العالم قائم على الاختلاف لا على الأحادية فلو كان كل الناس ذو جنسية واحدة ويتمتعون بحقهم في المواطنة لما نشبت كل تلك الحروب والفوضى وما كان هناك داع لأن تسيل أقلام الأدباء والمفكرين إسهاما لإيجاد حل لكل التناقضات وخلافات القائمة.

فالتعددية الثقافية multicultiralisme حسب ألان تورين ليست قضية تعيق بناء دولة أو ديمقراطية وإنما هذا التعدد الثقافي يفتح مجالا للتواصل وتبادل الآراء والأفكار في شتى المجالات تحسبا لكل مواطن ورغبته في مساواته مع مواطن آخر ولذلك فألان تورين ينادي بمواطنة منفتحة واسعة بضمان الحقوق الخاصة للأقليات العرقية والدينية، وذلك عن طريق ضمان الحقوق السياسية والمدنية الأساسية لجميع الأفراد بغض النظر عن عضويتهم في المجتمع، فالوصول إلى مواطنة منفتحة يتمتع أفرادها بالحرية تبقى في ظل الاستعداد للخروج من بوتقة التحكم والتقوقع في نقطة لاوجود لثقافات أخرى وعليه يقول ألان تورين: "يبقى الاختيار ما بين مواطنية ضيقة تستبعد التعددية الثقافية ومواطنية أخرى أكثر انفتاحا تسعى إلى التوفيق بين وحدة الحداثة وتنوع التواريخ الثقافية، أدعو بطبيعة الحال إلى اختيار التصور المنفتح" (تورين، 2011، صفحة 305) والذي بفضله يعم مبدأ تكافؤ الفرص، ونفس الفكرة أشار إليها هابرماس بأن العلاقات الاجتماعية التي تهدف للعيش في كنف ديمقراطية يجب أن تكون اليوم تسير "في اتجاه المواطنة الدستورية التي تنسجم مع فكرة الشراكة الكونية العابرة للحدود السياسية الوطنية (...) تضبطها قواعد وأخلاقيات الضيافة الإنسانية المفتوحة" (أباه، 2014، صفحة 263)

هذا وقد صرح تورين برفضه للطائفية التي تمس الحريات الفردية "إن الطائفية حين ينظر إليها من حيث المبدأ تتحدد بالتعارض مع المواطنية تعارضا بحيث أنه إذا كانت المواطنية تتحدد بممارسة الحقوق السياسية في بلد ديمقراطي، فإن الطائفية تشكل بالمقابل مسا أكيد بالحريات الفردية " (تورين، 2011، صفحة 250)، مما تعيق المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية ،إلا أنه يؤكد بأن محاربة الطائفية التي تعترض المواطنة لا تحل مشكلة الأقليات التي تعاني الدونية والتهميش" إلا أنه من الخطأ الاعتقاد أن مثل هذا الدفاع عن المواطنية ضد الطوائف يحل مشكلة الأقليات "، ومن أجل هذا الفهم لهذه التعدديات فإن ألان تورين يقر بالحديث عن

حقوق ثقافية تخص هذه الأقليات التي ترتبط بالمواطنية " إن الحقوق الثقافية ترتبط في الواقع إيجابا بالحقوق السياسية وبالتالي بالمواطنية التي تتنافى مع الطائفية " (تورين، 2011، صفحة 250)، فهي _الطائفية_ تتموقع فوق المواطنية وعليه فهو يرفض الافتراض الذي يقره الجمهوريون في الحداثة السياسية والذي ينص على أنها تنشأ وتستمر بالقوة الذاتية ورفضها للأجانب والثقافات المختلفة، فالاختلافات الثقافية لا تقوض الديمقراطية.

فالتواصل الثقافي يحدد موقع كلا الطرفان بالنسبة للآخر، فالحقوق الثقافية تحمي شعوبا معينة من خلال الحقوق السياسية التي تمنح لكل المواطنين ويعطينا ألان تورين مثالا على ذلك عن المسلمين" من طبيعة الحقوق الثقافية أن تحمي شعوبا معينة تلك هي حال المسلمين الذين يطالبون بحق الصيام في شهر رمضان" (تورين، 2011، صفحة 251)، فهذه الحقوق تجبر على الاعتراف مقابل التجريد والتهميش، ولذلك لا بد أن تتحول هذه الحقوق ستتحول إلى توتاليتارية ما لم تجد حيزا داخل التنظيم الاجتماعي، وذلك من أجل خلق مواطنة تزخر بالتنوع الداخلي للمجتمع، بإلغاء السيطرة والاستغلال ليصبح الأفراد منتجين قادرين على توحيد وخصوصية الهوية الشخصية والجماعية، وفي هذا الصدد يقول يورغن هابرماس (Jurgen Habermas 1929) عن المواطنة "هي عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود مدينة مع ذلك أنه لا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة وفي أواسط ثقافية نوعية" (هابرماس، 2010، صفحة 44)

مما يعني أنه يجب أن تكون هناك حقوق ثقافية بجانب الحقوق السياسية من أجل بناء صرح من المواطنة يكون فيها توافق اجتماعي، يقوم على الاختلاف والتنوع وكذا التسامح والاعتراف وهذا ما يعرب عن علاقة تذاوتية La Relation Intersubjectivité يضمن فيه الفرد تفاهمه مع غيره فيما يخص قضية أو معضلة ما. فالعيش في ظل المطالبة بالحقوق الثقافية يضمن عيش مشترك ، ويرى ألان تورين بأن مبرر وجود الديمقراطية والعيش في فضاء مشترك هو الاعتراف بالآخر ويعود في ذلك إلى تشارلز تايلر (Charles Taylor 1931) الذي صاغ سياسة الاعتراف " الاعتراف بالآخر ليس مجرد سلوك مهذب يجب انتهاجه وإنما هو حاجة إنسانية حيوية" (باشولييه، 2016، صفحة 360) فألان تورين لا ينفي الآخر autre وإنما يؤكد على ضرورة الاعتراف reconnaissance به لأن كلا الطرفان يشتركان في نفس الاستفسارات فهو بذلك يتقبل المهاجرين والمختلفين بدياناتهم وعقائدهم وأفكارهم ،فالاعتراف ليس فقط مسألة موقف، وإنما هو نداء إلى مواطنة أكثر محلية أو قومية و إنما هي مواطنة عالمية .

إنها مواطنة تشاركية حيث يتسامح فيها المواطنين بعضهم البعض رغم اختلاف دياناتهم ورغم وتعدد ثقافاتهم يقول ألان تورين " إن تعددية الثقافات ضرورة في عالم تحكمه حركة

متسارعة ، وما من إجراء يستطيع أن يفق حياة الترحل التي تترافق مع تعاظم سرعة التبادلات الدولية " (تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، 2011، صفحة 274)، فالاعتراف بالآخر المختلف يقتضي التعددية الثقافية multiculturalisme وإعطاء حق المواطنة لتعايش مشترك ومنفتح، فالتسامح مبدأ لا يمكن التغافل عنه بحكم أن الفرد في هذا المقام يكون قد فتح المجال لتقبل الآخر دون أي منازع وهذا يستلزم الاعتراف المتبادل بين الذوات المغايرة.

هذا يدل على الترابط المتكامل بين المواطنة والهوية Identité إذ تتشكل هذه الأخيرة في نطاق الاختلاف والتمايز الثقافي والذي ينتمي إليه الفرد منذ ولادته التي تحددها الثقافة الاجتماعية هذا من جهة وتتشكل ذواتنا في ظل وجود الاخر من جهة من أخرى "فالهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات. وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة" (عيد، 1996، صفحة 17) ولذلك لابد للمواطنين من هوية يتمتعون بها.

فالمواطنة هنا تعني الامتداد القوي للهوية والسند الذي يمكن الاعتماد عليه لأن الفرد الذي يعيش في رقعة جغرافية معينة تحدد صفته على أنه مواطن في تلك الرقعة وماه يتمتع به الفرد من ثقافة وخصائص دينية وعرقية وغيرها يجب أن لا تكون عائقا في كونه مواطن له حقوق في حماية شعائره، وهذا يستدعي عدم المساس بالحقوق الفردية والتي تساهم في بناء معالم الدولة السامية.

كما لا ننسى بأن هذا التوافق الشديد بين المواطنة والهوية يستدعي المساواة بين الأفراد في الحقوق وإرادة الحرية وهذا دليل على الاعتراف بالهويات المختلفة بدون تمييز لأي سبب من الأسباب "فكلما تحققت المواطنة المتساوية حدث نوع من التصالح بين الدولة والمواطن وبين الدولة والهويات المختلفة" (شعبان، 2017، صفحة 174)، إنها المواطنة المنفتحة ذات الفضاء التشاركي الذي تستوعب فيه الجميع من أطياف المجتمع، كما أنها تهتم وتعالج قضايا الدولة وكل ما يخص الفرد بجزئياته ، فهي بذلك تدعو لاحترام الآخر وتقبل كل أنواع التعدد والاعتراف بحقوق الآخرين المغايرين من أجل تحقيق مبدأ الحرية والتكافؤ بين المواطنين .

"يمكن القول أن لا ذات بلا آخر، فلا ذات دون تأثير وتأثير، وحين تكون الهوية من القوة والفاعلية تكون أكثر ثقة بالنفس، وأكثر استعدادا للانفتاح على الآخر وأكثر حيوية في التعاطي والتلاقح" (شعبان، 2017، صفحة 22) ، لأن غياب مثل هذا الانفتاح يؤدي الفوضى والأكثر من ذلك هجرة الأدمغة والطبقة المثقفة إلى المكان أو الدولة التي تفتح أمامهم القدرة على إثبات أنفسهم

وممارسة حقوقهم وحريتهم بكل ثقة أين يخضع الجميع للقانون بالتساوي للحد من العنصرية تحت لواء القانون والعمل بإيديولوجيات المصالح، ولذلك فإن المواطنة التي توصلنا إلى عيش تشاركي وسلمي هي المواطنة الكونية التي تفتح فضاء اللقاء والتلاقح بين الثقافات والهويات ، أين تتأكد هويتي بحضور الآخر لأن الذات كيان قائم على التشريع الخارجي لا على التمركز.

بالرغم من التقدم لإحراز الإيجابيات في الجانب السياسي فيما يخص المواطنة المنفتحة إلا أنها باتت تواجه ظاهرة أكثر تعقيدا وهي العولمة Mondialisation والتي تعد من أقوى الظواهر، فقد أصبحت العولمة تعد نفسها كمبادئ مطلقة وحقائق كونية التي سبق للحداثة الغربية أن رسمتها، ولا يخفى عنا أن للعولمة العديد من التجليات في شتى المجالات (اقتصادية، ثقافية، دينية، اجتماعية.....) حيث حصرت كل العالم في كفة واحدة.

ولذلك يرى ألان تورين بأن التسارع الحاصل في العالم نتيجة إفرازات العولمة والتي لا تبقى محصورة فقط على التبادلات و إنما تسعى إلى الفصل بين الاقتصاد والمجتمع، لذلك فالعولمة ستمس المواطنين في مواطنتهم وذلك من خلال الأبعاد التي تتحلل داخلها وتسعى لردها تحت سيطرتها دون أي مقاومة ولذلك فالعولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاتها وإنما استهدفت المؤسسات والقيم التي انبنت عليها هذه المواطنة ،ومن هذا المنطلق الذي حاولت العولمة اتباعه فقد كانت مبادئ المواطنة العالمية القابلة للحوار والنقاش امتداد لأشكال المواطنة المحلية.

إن ما يؤخذ على العولمة تدمير المقومات التي ترتكز عليها الدولة_ الأمة في تشكيلها وصياغتها، فهذه الدولة التي يفوق تعاملها مع العولمة على مؤسسات وشركات كبرى التي تفو الواجبات فيها الحقوق، فكلما زادت الواجبات لدى الأفراد قلت حقوقهم في المطالبة بالاستقرار ، توضح هذه النقطة بأنه ما دامت الدولة هب الراعي والضامن للمواطنة فإن تراجعها هو تراجع حتمي للمواطنة ، فالعولمة تمس الجانب السياسي الذي أسس كجوهر للمواطنة وكرس لمختلف أبعادها، فالعولمة تتناقض مع الاختلاف والتعدد هذه المقومات التي ترتكز عليها المواطنة يقول ألان تورين في شأنها" يجري تنظيم حركات مناهضة للعولمة، لا من باب الرفض لها، بل لأنها استطاعت أن ترى فيها أكثر الأشكال تطرفا لرأسمالية تتصدى لكل رقابة وتنظيم وبالتالي تقضي على الهويات والخصوصيات والذاكرات والمهارات" (تورين، 2011، صفحة 384).

فالعولمة التي تحاول تحطيم المجتمعات وإقصائه بإقصاء مواطنتها وبناء مواطنة معولمة بحيث تكون مواطنة الواجب والتلقي والانضباط والخضوع لا مواطنة الحق والمشاركة والفعل فهي تريد صناعة مواطنة تناسبها وتخلق فضاء عام تسود بداخله قيم السلع أو رأس المال فهي "عولمة

الإنتاج والتبادلات وحسب" (تورين، 2011، صفحة 349)، إن أسباب التفكك والحروب في المجتمعات هي العولمة حسب ألان تورين فقد اعتبرها متطرفة "حتى فكرة العولمة كانت تنطوي على إرادة إنشاء رأسمالية متطرفة، متحررة من تأثير خارجي تمارس نفوذها على المجتمع جملة (تورين، 2011، صفحة 46)" ،فبوسائلها تلغي سيادة المجتمعات الدول وتتعدى على خصوصيات شتى "العولمة تسعى إلى إلغاء السيادة على المكان أو إضعافها مستعينة بوسائلها وآلياتها من تخطي الحدود والقفز من فوقها والتعدي على خصوصيات المكان وسكانه واختراقه وغزو ثقافة شعبه وحضارته وفرض ثقافة أخرى عليه ما قد يضعن من انتمائه " (كاظم، 2011، صفحة 264).

فهذا التأثير على المواطنة يظهر في طمس الهوية الثقافية للمواطن وتجريده من وطنيته وجنسيته وذلك من خلال تأثيرها _العولمة_ في الهويات التي تتميز بها كل الثقافات داخل المجتمع، كما تحاول القضاء على لغته وقيمه ومبادئه، فالعولمة السياسية التي تعني نقل مؤسسات الدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير شؤونها ، ومن هنا يظهر تأثير العولمة على المواطنة ، وليس هذا فحسب فقد أدت العولمة كما سبق الذكر إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وسبب هذا التدهور هيمنة هذه الدول الكبرى على اقتصاد الدول الضعيفة وإضعاف اقتصادها، مما زاد المديونية على الدول النامية وانتشار البطالة، إلا أن هذه العولمة التي كانت نتاج مجتمع حر وكان له الدور في الدفاع عن الأفراد وطنيا عالميا مما ساعد المواطنة في زمن العولمة الانتقال من المواطنة القومية إلى المواطنة العالمية، وفي خضم التطور التقني الذي جز بالإنسان نحو زاوية الوحدانية وجعل لكل منا عالمه الخاص ولكل أمة قانونها الذي تخضع له ولكنا نتساءل عن أية مواطنة تعيشها الأمم اليوم ؟ هل المواطنة والحرب ينسجمان في تيار واحد؟ هل هي مواطنة داعش أم مواطنة القتل الالكتروني؟

4- خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص بعض النتائج:

- ✓ أن المواطنة ليست مفهوم حديث النشأة، فهي تساهم في تكوين تاريخ الأمة، كا أن المواطنة لم تبقى مجرد تنظير يوطوبي، وإنما ارتبطت بأواصل الواقع الذي يمارس فيه الإنسان إنسانيته.
- ✓ يبين ألان تورين Alain Touraine أن المواطنة هي انتماء الفرد للدولة وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وعد التفريق بين المواطنين المتواجدين في رقعة جغرافية واحدة، وخاصة المهاجرين والأقليات وكذلك من الناحية العرقية والجنسية والإثنية واحترام التعددية الثقافية وقبولها.

- ✓ الاعتراف بالتعددية الثقافية multiculturalisme والتواصل بين الثقافات لتضييق هوة التنافر والتناقض، والدعوة لعيش مشترك ومواطنة عالمية منفتحة على كل الأجناس والأقليات دون تمييز عن طريق الحوار والنقاش والتشارك.
- ✓ كما أن المساواة والحرية والإخاء شعار ينطلق منه ألان تورين لبناء ديمقراطية صلب، ترتكز على مواطنة منفتحة تسمح للمواطنين بممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية، والمساواة بينهم وإعطائهم تلك الحقوق، والإخاء الذي يرادف المواطنة ويهدف إلى تقوية الصلة بين كل الافراد والأقليات ورفض كل الطائفيات التي تتعارض والمواطنة.
- ✓ العولمة التي تحاول الهيمنة والسيطرة على الدول الضعيفة بإرساء قوانين تخد مصالحها، وتهيمن على الدول وتقتلع منهم كل ماله صلة بالهوية وإثباتها، وتهدم كل المؤسسات التي ترتكز عليها المواطنة.

قائمة المراجع :

ألان تورين. (1997). *نقد الحداثة*. (أنور مغيث، المترجمون) المجلس الأعلى للثقافة.

ألان تورين. (2000). *ما الديمقراطية؟* (عبود كاسوحة، المترجمون) دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

ألان تورين. (2011). *براديغما جديدة لفهم عالم اليوم*. (جورج سليمان، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الريضي، مسعود موسى. (2008). أثر العولمة في المواطنة. (المجلة العربيةللعلوم السياسية، المحرر)

السيد ولد أباه. (2014). *الدين والسياسة والأخلاق، مباحث فلسفية في السياقينالإسلامي والغربي*. لبنان: جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

أمين، أبو بكر علي محمود. (2010). *العدالة مفهومها منطلقاتها*. دمشق: دار الزمن.

ثائر رحيم كاظم. (2011). العولمة والمواطنة والهوية. *مجلة القداسة في الآداب والعلوم التربوية*، 264.

دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه. (2016). *ما المواطنة؟* (الإصدار 1). (سونيا محمود نجا، المترجمون) المركز القومي للترجمة.

عبد الجليل أبو المجد. (2010). *مفهوم المواطنة في افكر العربي الإسلامي*. المغرب: إفريقيا الشرق.

عبد الحسين شعبان. (2017). *الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الرزاق عيد. (1996). *الثقافة الوطنية/ الحداثة وإشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية*. حلب: دار الصداقة.

علي خليفة الكواري. (2001). *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فايز الربيع. (2004). *الديمقراطية بين التأصيلالنظري والمقاربة السياسية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

يورغن هابرماس. (2010). *إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة*. (عمر مهيبل، المترجمون) الجزائر: منشورات الاختلاف.